



المجلس الأعلى للمرأة  
Supreme Council for Women

## جهود مملكة البحرين لوصول المرأة للمناصب القيادية وصنع القرار

إعداد: مركز معلومات واستراتيجيات المرأة  
المجلس الأعلى للمرأة - مملكة البحرين

### مقدمة

تعتبر مملكة البحرين من الدول السبّاقة التي كفلت للمرأة ممارسة حقها في المشاركة الفاعلة على مختلف الأصعدة، منذ بدايات القرن العشرين حيث دخل التعليم النظامي للمرأة في البحرين في العام 1928، واتجهت لمجال التمريض في العام 1941، وشاركت المرأة البحرينية في انتخابات الهيئة البلدية المركزية منذ العام 1950، وأخذت ريادة العمل التطوعي من خلال إنشاء الجمعيات النسائية في بداية العام 1955، وتم ابتعاث أول دفعة من الطالبات لأول مرة خارج البحرين لإتمام تعليمهن العالي في كلية بيروت للبنات عام 1956، وفي عام 1958 بدأت عملها في مجال البنوك والمصارف، واتجهت للعمل في المجال العسكري في بدايات العام 1970، وفرضت نفسها كمنافس قوي في المجال الرياضي، فدخلت الرياضة النسائية في الاتحادات الرياضية البحرينية عام 1976، وسرعان ما شاركت المرأة البحرينية خارجياً في البطولات الرياضية بعد عام واحد فقط، وحققت إنجازات عالمية.

لقد تعددت المجالات التي كانت للمرأة البحرينية الريادة فيها، بل وأصبحت شريك جدير في ميادين العمل في إطار التعاون والشراكة لبناء المستقبل الزاهر للمملكة، وجاء العهد الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى ليقدّم نقلة نوعية للمرأة البحرينية لتبرز إنجازاتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

# أولاً | أبرز جهود مملكة البحرين لدعم وصول المرأة للمناصب القيادية ومواقع صنع القرار

## الإرادة السياسية وإنشاء المجلس الأعلى للمرأة

إطلاق المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين، وما تضمنه ميثاق العمل الوطني من توجهات ومبادئ أكدت على «إن دخول المرأة في العملية السياسية، يمثل عامل استقرار وتوازن بحكم طبيعتها المسؤولة في الأسرة والمجتمع، وذلك ما نعتبره جزءاً حيوياً من رسالة المجلس الأعلى للمرأة الذي يسعدنا كونه من إنجازاتنا الوطنية هذا العام»<sup>1</sup>.

دستور مملكة البحرين الذي تضمن نصوص تؤكد على تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأكد على مبدأ المساواة بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز وفي سبيل تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية للمرأة البحرينية.

ومن أهم المبادئ الواردة في ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين مايلي:

### ميثاق العمل الوطني

الفصل الثاني - سابعاً: يتمتع المواطنون - رجالاً ونساءً - بحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية في البلاد بدءاً بحق الانتخاب والترشيح طبقاً لأحكام القانون.

### دستور مملكة البحرين

المادة الأولى الفقرة (هـ): للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أحد المواطنين من حق الانتخاب أو الترشيح إلا وفقاً للقانون.

المادة الرابعة (4): العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة.

المادة الخامسة - الفقرة (ب): «تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية».

**قانون مباشرة الحقوق السياسية:** المرسوم رقم (14) لسنة 2002 المادة الأولى: يتمتع المواطنون - رجالاً ونساءً - بمباشرة الحقوق السياسية الآتية: 1. إبداء الرأي في كل استفتاء يجري طبقاً لأحكام الدستور. 2. انتخاب أعضاء مجلس النواب.

<sup>1</sup> الخطاب الملكي السنوي بمناسبة العيد الوطني الثلاثين

## انشاء المجلس الأعلى للمرأة

✓ أنشأ المجلس الأعلى للمرأة، في الثاني والعشرين من أغسطس 2001، بموجب الأمر السامي رقم (44) لسنة 2001، ويتبع ملك مملكة البحرين، وله شخصيته الاعتبارية، ويعتبر المجلس المرجع الاستشاري لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشئون المرأة، ويختص في إبداء الرأي والبت في الأمور المرتبطة بمركز المرأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى كافة الجهات الرسمية أخذ رأي المجلس الأعلى للمرأة قبل اتخاذ أي إجراء أو قرار بذلك.

✓ نص الأمر السامي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة على أن يرأس المجلس صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين، ويتكون من عدد لا يقل عن (16) عضواً من الشخصيات النسائية العامة من ذوات الخبرة في شئون المرأة والأنشطة المختلفة المتعلقة بهذا الشأن، وللمجلس أمانة عامة فنية برئاسة الأمين العام بدرجة وزير، تقوم بتفعيل اختصاصات المجلس وتحقيق أهدافه ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بشؤون المرأة وإبلاغ قرارات المجلس وتوصياته إلى الجهات المختصة.

## جهود المجلس الأعلى للمرأة

### الاستراتيجيات والنماذج العلمية والعملية التنموية

✓ أطلق المجلس الأعلى للمرأة الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013 – 2022)، برعاية مباشرة من قبل ملك مملكة البحرين تتضمن خمس مجالات، بما يضمن للمرأة الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، القائم على مبدأ تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بخياراتها نحو جودة حياتها والتعلم مدى الحياة. من خلال التكامل مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي ليكون المجلس الأعلى للمرأة بالتالي بيت الخبرة الوطني المتخصص في شئون المرأة.

✓ وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لنهوض المرأة البحرينية من حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، كأول استراتيجية نوعية معنية بشئون المرأة تعتمد من رأس الدولة في الوطن العربي.

✓ صممت الخطة الوطنية لتضم مراحل تنفيذية متدرجة، حيث بدأ تنفيذ الخطة الاستراتيجية في العام (2014) كمرحلة أولى، تبعتها الخطة الاستراتيجية (2015 – 2018)، بمنهجية عمل وطنية تضمن لها الشمولية والتأثير وفاعلية التنفيذ. وقد استندت الخطة على عدد من التوجهات العامة، لتوطين مضامينها والانتقال بنتائجها للعالمية، حيث تم الانتهاء في المرحلة الثانية من تنفيذ الخطة، بموائمتها مع برنامج عمل الحكومة والميزانية العامة للدولة، وبصورة تضمن سلاسة التنفيذ من خلال الشراكة والتحالف مع الوزارات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وانطلاقاً من الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 دون إغفال لمتابعة التزام مملكة البحرين بالمتطلبات الدولية.

✓ انبثقت من الخطة الاستراتيجية المرحلية لتنفيذ الخطة الوطنية عدد من الاستراتيجيات والآليات الوطنية المعني بها المجلس الأعلى للمرأة (على سبيل المثال لا الحصر):

## الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري

✓ صدر القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، وأطلق المجلس الأعلى للمرأة في نوفمبر 2015 الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري ومتابعة تنفيذها بالشراكة مع الجهات المعنية. وتتكون الاستراتيجية من ستة أهداف، وهي: «الوقاية»، وتتضمن الوقاية الأولية من العنف الأسري قبل حدوثه، والوقاية الثانوية من العنف الأسري عبر التصدي لعوامل الخطورة، «الحماية والخدمات» ويتضمن التكفل بضحايا العنف الأسري وتقديم الخدمات المؤسسية الشاملة، أما الهدف الثالث يتعلق بـ «التشريعات والقوانين» ويتضمن متابعة تنفيذ القانون رقم 17 لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري وتقييم دوره في حماية المرأة لضمان انسجامها مع روح الدستور، والاتفاقيات الدولية المناهضة للعنف القائم على أساس النوع. فيما جاء الهدف الرابع حول «التوعية والدعم الإعلامي» من خلال تنفيذ البرامج التوعوية بمبادئ الوقاية والحماية والخدمات عبر تعزيز الدور الإعلامي ونشر ثقافة حماية المرأة من العنف الأسري واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي، ويتمحور الهدف الخامس الخاص بـ «الدراسات والبحوث» بإجراء دراسات عملية رصينة حول العنف الأسري وإنشاء قاعدة بيانات خاصة برصد هذه الحالات، فيما يختص الهدف السادس «بالتقييم والمتابعة» من خلال وضع آلية واضحة لتقييم خدمات الوقاية والتصدي للعنف ضد المرأة.

## النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية

✓ يعد النموذج الوطني نظاماً شاملاً لحوكمة تطبيقات تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين على المستوى الوطني، ويعتبر دليل عمل وطني لوضعي السياسات والاستراتيجيات العامة والمشرعين ومنفذي البرامج والخطط، ويضع الإطار العام لعمل تلك الأطراف بما يضمن إدماج حقيقي ومستدام للمرأة البحرينية في العملية التنموية، ويسعى لتحقيق التوازن على مستوى توزيع الموارد بشكل يقلص ويغلق أي فجوات تؤثر على أوجه تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة على المستوى الوطني. ويحدد الأدوار والمسئوليات للقطاعات المختلفة في إطار المسؤولية الوطنية لتحقيق الأثر المستدام لإدماج احتياجات المرأة وتكافؤ الفرص. ومن بين أهم أدواته إنشاء مرصد وطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين وإصدار تقرير وطني لقياس فاعلية السياسات ومبادرات التوازن بين الجنسين ولقياس الأثر المتحقق على الصعيد الوطني في مجال تقدم المرأة وتم إنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة البحرينية في برنامج عمل الحكومة بالأمر الملكي رقم 14 لسنة (2011) حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي: تنشأ في المجلس الأعلى للمرأة لجنة وطنية، تختص بمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لكيفية إدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.

✓ عمل المجلس على إدماج احتياجات المرأة، ونشر ثقافة تكافؤ الفرص بعقد المؤتمرات والملتقيات بهدف تبني هذه المفاهيم، واعتماد الآليات المناسبة لضمان إدماج احتياجات المرأة في المسار التنموي، وتم إطلاق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في مسار التنمية في العام 2010، باعتباره أحد الآليات الرائدة على مستوى الوطن العربي لتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وهو نموذج محدد المحاور، وفي عام 2013 تم طرح تصور مطور للنموذج يتكون من أربعة محاور رئيسية وهي: السياسات، والموازنات، وإدارة المعرفة، وقياس الأثر. وقد بدأ المجلس بتفعيل محور السياسات من خلال التالي:

✓ **إنشاء لجان تكافؤ الفرص:** صدر قرار مجلس ديوان الخدمة المدنية عام 2013 بإنشاء لجان دائمة في الجهات الحكومية تسمى «لجان تكافؤ الفرص»، وتحديد رئاستها بما لا يقل عن درجة وكيل وزارة.

✓ **اعتماد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة:** أصدرت وزارة المالية عدة تعاميم لتضمن من خلالها مراعاة الجهات الحكومية الرسمية لتطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة.

## إنشاء نظام متابعة ورصد من خلال وحدات تكافؤ الفرص في مؤسسات مملكة البحرين تنفيذاً للنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة

بعد أن أثبتت وحدات تكافؤ الفرص التي تم تشكيلها عام 2011 جدواها على مستوى الواقع العملي، أثمر ذلك عن صدور قرار مجلس ديوان الخدمة المدنية في عام 2014 يوجه فيه الوزارات إلى تشكيل لجان دائمة لتكافؤ الفرص في هذه المؤسسات. وبذلك مهد الطريق لتقوم هذه اللجان بأدوارها التدريبية والتوعوية والإدارية لتحقيق أثر دائم في وعي المواطن البحريني بضرورة تكافؤ الفرص. وقد تم إنشاء لجان تكافؤ الفرص في معظم الوزارات والمؤسسات الرسمية في القطاع العام، والتي بلغ عددها (44) لجنة حتى العام 2019.

### لجان تكافؤ الفرص في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

- ✓ وعلى صعيد القطاع الخاص سعى المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع الحلفاء والشركاء لتعزيز تكافؤ الفرص في القطاع الخاص، ولعل أثر جهود المجلس الأعلى للمرأة مع القطاع الخاص يتضح بارتفاع نسب مشاركات القطاع الخاص في جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة.
- ✓ قد نفذت لجان تكافؤ الفرص العديد من المبادرات الناجحة لتفعيل النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، وأثمرت تلك الجهود عن وصول عدد من النساء إلى مراكز قيادية، وزيادة الوعي لدى أصحاب القرار بشأن تضمين وتنفيذ إدماج احتياجات المرأة ومبدأ تكافؤ الفرص ضمن الخطة الاستراتيجية والتي برزت من خلالها قرارات ومشاريع مختلفة لدعم وإدماج احتياجات المرأة. فقد تنوعت الجهود التي يقوم بها الشركاء كماً ونوعاً، سواء من خلال استصدار القوانين أو تنظيم المحاضرات أو تطور في السياسات الإدارية لتكون حساسة أكثر استجابة لاحتياجات المرأة.
- ✓ ونظراً للدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مملكة البحرين في رفع مستوى الوعي لدى المجتمع بشكل عام وأصحاب المهن بشكل خاص من خلال غرس قيم العدالة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة لضمان حسن إدماج احتياجات المرأة في التنمية تم إنشاء لجان تكافؤ الفرص سميت بـ«لجان إدماج احتياجات المرأة» وذلك في عدد من الجمعيات كآلية تنظيمية لتفعيل دورها الثقافي والمهني والاجتماعي في هذا المجال.
- ✓ ارتفع عدد لجان تكافؤ الفرص في القطاع الخاص، من لجتين عام 2014 إلى 16 لجنة عام 2018، كما بلغ عدد لجان إدماج احتياجات المرأة في الجمعيات المهنية ست لجان كمرحلة أولى.

### التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين

- ✓ يعتبر التقرير بمثابة الآلية الرسمية لمتابعة تطبيق قياس الأثر المتحقق على صعيد سياسات وبرامج التوازن بين الجنسين في مملكة البحرين وتطبيق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، كما أن مؤشرات التقرير ستصبح مصدر بيانات جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية. وتتمثل الأهداف الرئيسية من التقرير فيما يلي:
- ✓ قياس الجهود الوطنية والتقدم المحرز في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين ولاسيما للمناصب القيادية في مختلف المؤسسات.

- ✓ رصد الفجوات واقتراح فرص التحسين لسدها، لتكون أداة مساعدة في اتخاذ التدابير اللازمة عند صناع القرار.
- ✓ تعزيز مكانة البحرين كببت خبرة في تمكين المرأة على الصعيد الدولي.
- ✓ يرصد التقرير مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تقيس مشاركة المرأة البحرينية منها المرأة في المناصب القيادية في مؤسسات القطاع العام، وتشمل مجموعة من المؤشرات النوعية للمرأة في مواقع صنع القرار.

## المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين

- ✓ اعتماد «المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين» كمرجع رسمي لكافة المؤشرات ذات العلاقة بالمرأة كأول منظومة معرفية موحدة تتيح قياس معدلات التنافسية المحلية والإقليمية والدولية مما يساعد على سد الفجوات. يتم من خلاله:
- ✓ رصد وتتبع المؤشرات في كافة المجالات التنموية مصنفة بحسب الجنس وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمرأة.
- ✓ التغذية الإلكترونية لكافة الجهات ليكون «المرصد» المصدر الرسمي لكافة المؤشرات ذات العلاقة بالمرأة.
- ✓ قياس معدلات التنافسية المحلية والإقليمية والدولية بما يعزز مكانة مملكة البحرين في التقارير الدولية.
- ✓ وضع آليات متنوعة للإتاحة والعرض من خلال مواقع إلكترونية وتطبيقات إلكترونية.
- ✓ يتضمن مجموعة من القواعد الفرعية تشتمل على العديد من المؤشرات الرئيسية والتفصيلية ما يزيد عن 4000 مؤشر، التي ترصد موقع المرأة البحرينية في المجالات التنموية شاملة السكان واستقرار الأسرة والصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية. تتضمن هذه المؤشرات تقلد المرأة المناصب القيادية والمرأة في البرلمان المنتخب والمرأة في السلطة القضائية وغيرها. كما يتيح التطبيق الإلكتروني للمرصد الاطلاع على التالي:
- ✓ المؤشرات والتقارير والتنبيهات الخاصة بكل مؤشر في حالة الارتفاع أو الانخفاض والاطلاع على المجالات الرئيسية التي ترتبط بعمل المؤسسة.
- ✓ العلاقات الترابطية بين المؤشرات الرئيسية لمساندة القرارات الوطنية عند وضع السياسات والمبادرات المستقبلية.
- ✓ مقارنة المؤشرات المحلية بالمؤشرات الدولية والإقليمية والخليجية.

## الإطار العام لبرنامج المشاركة السياسية للمرأة:

- ✓ بدأ برنامج المشاركة السياسية للمرأة البحرينية منذ الاستعداد لانتخابات 2002، وتمثل ذلك في سلسلة الجولات والزيارات الميدانية التي تفضلت بها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة في (أكتوبر 2002) للمساجد والمآتم في المحافظات الخمس والتي أسفرت عن زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات.
- ✓ واستعداداً للمشاركة في انتخابات 2006، قامت الأمانة العامة للمجلس ببلورة برنامج متكامل للتمكين والمشاركة السياسية للمرأة تحت شعار «معاً نبني الوطن»، تم تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ركز على تقديم حقيبة متكاملة من الدعم الفني والتدريب العملي المكثف لكل امرأة أبدت الرغبة بالمشاركة في الحياة السياسية.

وبعد تقييم هاتين التجريبتين، تم بناء برنامج التمكين السياسي لدعم مشاركة المرأة في انتخابات 2010 أتمد على ثلاثة محاور رئيسة ركزت على التوعية والشراكة والتدريب النوعي الذي تم تنفيذه بخبرة وطنية، واستطاع أن يحقق النجاح في الانتخابات التكميلية في العام 2011 بفوز أربع سيدات في الغرفة المنتخبة.



استعداداً للمشاركة في انتخابات 2014 وضع المجلس الأعلى للمرأة وبالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية، إطاراً عاماً لبرنامج المشاركة السياسية للمرأة تضمن عدداً من المحاور التدريبية والإعلامية والتوعوية، قائم على استقطاب الخبرات الوطنية في التنفيذ، وقد هدف البرنامج إلى تنمية خبرات ومهارات المشاركات والمشاركين استقطب البرنامج الرجال الداعمين للحملات الانتخابية للمرشحات، حيث صممت المحاضرات والورش بشكل مدروس بما يضمن اكسابهم للكفايات والمهارات اللازمة، وتثقيفهم بالمعلومات الأساسية بالعملية الانتخابية على المستوى التشريعي والتنظيمي لإدارة حملاتهن الانتخابية، وشهدت انتخابات ذلك العام فوز ثلاث سيدات في البرلمان، وثلاث أخريات في المجالس البلدية.



وفي فبراير 2016، أطلق المجلس الأعلى للمرأة النسخة الخامسة للإطار العام لبرنامج المشاركة السياسية للمرأة «التمكين الانتخابي» للفترة (2016 – 2018) وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين والمختصين بدعم أوجه المشاركة السياسية للمرأة البحرينية، ويقوم البرنامج على عدد من المحاور تتمثل في الشراكة والتشبيك مع الجهات والمؤسسات المعنية، التدريب النوعي والتطوير، التوعية والترويج الإعلامي، المتابعة والتقييم، والرصد والتوثيق.

## برامج المشاركة السياسية للمرأة «الاستشارات الانتخابية»

وتمثل فترة الانتخابات النيابية والبلدية للعام 2018 ضمن مرحلة تفعيل الإطار العام لبرنامج المشاركة السياسية الذي تزامن مع مناسبة يوم المرأة البحرينية لعام 2018 حول «المرأة في المجال التشريعي والعمل البلدي»، وبذلك فقد نفذ المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع الشركاء المعنيين على المستوى الوطني عدة برامج ومبادرات بما يتوافق مع محاور الإطار، حيث تميزت هذه المرحلة بالتركيز على تقديم استشارات نوعية للمترشحات واستقطاب فئة الشباب من الجنسين. حيث جاءت نتائج الانتخابات بفوز (6) سيدات في المجلس النيابي و(4) سيدات في المجالس البلدية ووصول أول امرأة بحرينية لرئاسة مجلس النواب.



دشن المجلس الأعلى للمرأة برنامج الاستشارات الانتخابية للمرأة بالتعاون مع معهد البحرين للتنمية السياسية الذي يهدف إلى إعداد وتدريب المترشحات للمجلس النيابي والمجالس البلدية وهو يتضمن تقديم استشارات وتدريب قانوني وسياسي وعلى مستوى الإعلام وإدارة الحملات الانتخابية والتواصل مع الإعلام ومع الناخبين كما يتضمن استشارات تحفيزية ويرمي برنامج الاستشارات الانتخابية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تمكين المرأة من القيام بدورها في رسم السياسات العامة، ومراجعة وتطوير التشريعات الوطنية من خلال مشاركتها السياسية، وإعداد كوادر مؤهلة من الجنسين لتقديم الخبرة والاستشارات النوعية لدعم المشاركة السياسية للمرأة في مختلف مراحل البرنامج، وإعداد كوادر قادرة على المنافسة في الانتخابات النيابية والبلدية، والوصول إلى مواقع صنع القرار من خلال بناء القدرات وتنمية المهارات الانتخابية.



يعمل برنامج الاستشارات الانتخابية على مستويين، الأول تقديم استشارات عامة وجماعية للمرشحات، والثاني يركز على تقديم استشارات فردية مباشرة في جوانب ذات علاقة بظروف المترشحة بحسب الاستشارات التالية:



الاستشارات القانونية والسياسية: تعريف المترشحات بالتشريعات المنظمة للعملية الانتخابية وآلية التظلمات والطعون الانتخابية، وأنواع المخالفات والجرائم الانتخابية. والتعريف بأهم الأدوات والآليات السياسية لوضع البرنامج الانتخابي الناجح.



الاستشارات الإعلامية والإدارية: تعريف المترشحات بأهمية وضع الخطة الإعلامية، وكيفية التعامل الإيجابي مع وسائل الإعلام. ✓

الاستشارات التحفيزية: تعزيز قدرة المترشحة على التعاطي الإيجابي مع العملية الانتخابية وتجاوز الضغوط السلبية أثناء الحملة الانتخابية. ✓

## جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية

صدور الأمر الملكي بإنشاء جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية، باعتبارها من المبادرات الوطنية الهامة في مجال تعزيز مركز المرأة في مجال العمل والأداة العلمية لترجمة الكيفية التي يجب أن تهيأ فيها الأرضية التنظيمية والإدارية للمرأة البحرينية العاملة من خلال وضع معايير علمية وموضوعية وقابلة للقياس تدعم جهود مؤسسات العمل في القطاعين الرسمي والخاص في تحقيق أوجه تكافؤ الفرص على مستوى التنمية الوطنية المستدامة. ✓

وتهدف الجائزة إلى تشجيع الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد على دعم وتمكين المرأة البحرينية العاملة، وضمان أوجه التوفيق بين واجباتها العملية والأسرية، زيادة نسبة تأهيل وتدريب المرأة، زيادة نسبة تواجد المرأة في المراكز القيادية والتنفيذية، الإسهام في متابعة الجهود الوطنية نحو إدماج احتياجات المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في خطط التنمية الوطنية والتزام الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة بسياسة عدم التمييز ضد المرأة ✓

## يوم المرأة البحرينية

يعتبر يوم المرأة البحرينية من المبادرات الرائدة التي أطلقتها صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، وحظيت برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه في أول انطلاقة في العام 2008 حيث تزامن الاحتفال بهذه المناسبة مع عيد الجلوس والعيد الوطني المجيد. وتفضل جلالته بإلقاء الخطاب السامي للعيد الوطني المجيد من مقر المجلس الأعلى للمرأة في زيارة تاريخية تؤكد الدعم والرعاية التي تحظى بها المرأة البحرينية من لدن ملك البلاد المفدى. ✓

وقد اختير شعار هذه المناسبة (قرأت .. تعلمت .. شاركت) مستمداً من أول كلمة نزلت في القرآن الكريم «أقرأ»، وبداية ما عملت عليه المرأة بقراءة القرآن، ثم تدرجها في دخول مجال التعليم، ومشاركتها الفاعلة على مختلف الأصعدة. ✓

ويعتبر يوم المرأة البحرينية من المناسبات الوطنية التي تهدف إلى تسليط الضوء على إحدى المجالات الهامة في توثيق مسيرة عمل المرأة، والعمل على إبراز الإنجازات، ورصد التحديات، والوقوف على أهم التدابير التي من شأنها أن تساهم في تعزيز ودعم مسيرة المرأة. ✓



وكانت مملكة البحرين قد احتفلت في الأعوام السابقة بيوم المرأة البحرينية،



واختارت لكل عام موضوع على النحو التالي:

- 2008: المرأة والتعليم.
- 2009: المرأة والصحة.
- 2010: المرأة والعمل التطوعي.
- 2011: المرأة والاقتصاد.
- 2012: المرأة والرياضة.
- 2013: المرأة والإعلام.
- 2014: المرأة في المجال العسكري.
- 2015: المرأة في القطاع المصرفي والمالي.
- 2016: المرأة في المجال القانوني والعدلي.
- 2017: المرأة في المجال الهندسي.
- 2018: المرأة في السلطة التشريعية والمجالس البلدية.
- 2019: المرأة في مجال التعليم العالي وعلوم المستقبل.

## المشاركة الاقتصادية للمرأة

### مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية «ريادات»

استحدثت مملكة البحرين العديد من المبادرات لتطوير واستكمال منظومة العمل الاقتصادي لتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ومن أهم تلك المبادرات:



مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية (ريادات): ويعتبر أول حاضنة اقتصادية في المنطقة مخصصة للمرأة، التي ترغب في تأسيس مشروع خاص أو التي تسعى لتطوير عملها والانتقال من مشاريع متناهية الصغر إلى مشاريع صغيرة أو متوسطة، ويوفر كافة الخدمات الإدارية والتدريبية والاستشارية والترويجية.

المحافظ المالية المخصصة للمرأة: وتقدم خدمات التمويل الميسر، وفق اشتراطات بسيطة، ومميزات تشجيعية لدعم رأس المال الذي تحتاه المرأة للدخول في مجال ريادة الأعمال، ويوجد عدة خيارات للمرأة على هذا الصعيد:

محفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم وتمويل النشاط التجاري للمرأة البحرينية بقيمة مليون دولار أمريكي، بالتعاون مع بنك الإبداع وبدعم من تمكين «صندوق العمل»، وتختص بتقديم قروض تمويلية لرائدات الأعمال للمشاريع متناهية الصغر وتسهل لتحويل المشروع إلى مشروع صغير أو متوسط الحجم.

محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري «ريادات» بقيمة ( 100 مليون دولار أمريكي) لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لرائدات الأعمال، وتدار من قبل بنك البحرين للتنمية، وبدعم من تمكين «صندوق العمل».

مبادرة امتياز الشرف لرائدة الأعمال البحرينية الشابة: أحد المبادرات لدعم الكفاءات الشابة في مجال ريادة الأعمال وللمساهمة في تشجيع المرأة البحرينية على الإبداع والتميز والمشاركة بشكل فاعل ومؤثر في تنمية الاقتصاد الوطني.



برامج التوعية والتثقيف الموجهة للمرأة في مجال ريادة الأعمال مستمرة بما فيها التوعية بالحقوق القانونية في المجال التجاري، والتعريف بالمشاريع الواعدة في القطاع التجاري.



## أهم التشريعات الداعمة للمرأة «التي عمل المجلس على إصدارها/تعديلها/سدها الفجوة وأتاحت للمرأة للوصول لمواقع صنع القرار وتحقيق التوازن بين الجنسين»

**2003:** صدور القرار الوزاري بشأن مساواة المرأة العاملة مع الرجل في منح العلاوة الاجتماعية للموظفات.

**2004:** صدور اللائحة الوزارية بشأن فتح مكاتب لتلقي شكاوى المرأة في جميع المحافظات.

— صدور القانون رقم (11) لسنة 2004 بشأن الفحص الطبي للمقبلين على الزواج من الجنسين، وإلزامية الفحص قبل الزواج مما ساهم في تخفيض نسبة الإصابة بأمراض الدم الوراثية.

— قرار وزير الأشغال والإسكان رقم (12) لسنة 2004 بشأن حق المرأة البحرينية في الانتفاع بالخدمات الإسكانية والذي يمنح بموجبه الحق للمرأة الحاضنة والمعيلة بالتقدم بطلب للحصول على الخدمات الإسكانية.

### **:2005**

— صدور القرار الوزاري باعتماد المراكز الاجتماعية مقرأ للقاء الوالدين بأبنائهم في حالة الانفصال بدلا من مراكز الشرطة.

— تفعيل قانون الهجرة والإقامة بما يكفل للمرأة حق كفالة زوجها الأجنبي وأبنائها منه.

— تعديل قانون الجوازات (بالغاء المادة التي كانت تستلزم الحصول على موافقة الزوج لاستخراج جواز سفر الزوجة (أي بما يسمح للمرأة المتزوجة بطلب جواز سفر دون الحاجة إلى إذن من زوجها

— تعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية «بإضفاء صفة الاستعجال» على قضايا الأحوال الاسرية.

— تعديل القانون رقم (13) لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 1996 بما يكفل تسهيل وتيسير إجراءات إثبات مساهمة المرأة المالية في الإنفاق الأسري أثناء فترة الزواج، بإعفائها من تقديم الدليل الكتابي الذي يثبت الدين في ذمة الزوج.

— صدور القانون رقم (34) لسنة 2005 بإنشاء صندوق النفقة، وتعديله بموجب القانون رقم (33) لسنة 2009 بما يضمن انتفاع أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني من الخدمات التي يقدمها صندوق النفقة شريطة إقامتهم في مملكة البحرين.

### **:2006**

— صدور القرار الوزاري رقم (28) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي بإضافة فئة الأرامل والمطلقات والمهجورات والمرأة غير المتزوجة إلى الفئات المستفيدة.

— صدور اللائحة الوزارية بشأن تعديل وثيقة عقد الزواج بما يضمن للطرفين إدراج الشروط الخاصة بتنظيم مسائل الزواج بينهما في عقد الزواج، وبصفة خاصة الشروط التي يجوز للمرأة تحديدها كالسكن والدراسة وعمل الزوجة والمشاركة المادية في الحياة الزوجية.

— **ومن التدابير المؤقتة:** تسهيل اجراءات سفر ابناء الام البحرينية المتزوجة من أجنبي بمنح وثيقة سفر مؤقتة لتخفيف معاناة هذه الفئة.

## :2007

- صدور لائحة تنظيم عمل المأذونين بما يضمن إبرام عقد الزواج وفقاً للأوضاع والشروط التي نص عليها القانون والتي حددت سن الزواج بـ(15) سنة للإناث و(18) سنة للذكور.
- قرار وزير العمل رقم (44) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (18) لسنة 1976 بشأن الأحوال والأعمال والمناسبات التي يجوز تشغيل النساء فيها ليلاً فيما بين الساعة الثامنة مساءً والساعة السابعة صباحاً.

## :2009

- صدور القانون رقم (19) لسنة 2009 بشأن قانون أحكام الأسرة (القسم الأول) الذي ينظم العلاقات الأسرية في أمور الزواج وآثاره الشرعية والطلاق والحضانة.
- صدور القانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن معاملة زوجة البحريني غير البحرينية وأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني في بعض الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة.

## :2010

- صدور القانون رقم (19) لسنة 2010 بتعديل المادة رقم (80) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976، والتي تنص على أن أبناء الابن وبناته وأبناء البنت وبناتها إذا كان أبوهم متوفى أو أمهم متوفاة أو توفى أي منهما بعد استحقاق المعاش ينتقل إليهم نصيب أبيهم أو أمهم بشرط أن يكون أبناء البنت المتوفاة وبناتها معتمدين في المعيشة على المؤمن عليه.
- صدور القانون رقم (41) لسنة 2010 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة. وبموجب التعديل، (ينتقل نصيب الأب أو الأم إلى أبناء الابن وبناته وأبناء البنت وبناتها إذا كان أبوهم متوفى أو أمهم متوفاة أو توفى أي منهما بعد استحقاقه المعاش/ يستحق الأب أو الأم نصيباً في معاش ابنهم المتوفى أو ابنتهم المتوفاة/ يستحق الإخوة والأخوات نصيباً في معاش أخيهم المتوفى أو أختهم المتوفاة).

## :2011

- صدور الأمر الملكي رقم (14) لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني بإدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة.
- صدور تعميم عن وزارة المالية بشأن الاعتمادات واللوائح والتعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين (2011 - 2012) تضمن بنداً خاصاً حول تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والميزانية المستجيبة لاحتياجات المرأة.

## :2012

- صدور القانون رقم (36) لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي بشأن سريان كافة الأحكام الواردة في القانون على النساء العاملات والعاملين من الذكور دون تمييز بينهم متى ما تماثلت أوضاع عملهم.

## :2013

قرار مجلس الوزراء رقم (77) لسنة 2013 باعتماد لائحة تحديد الرواتب والمزايا الوظيفية وضوابط استحقاقها للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية فيما يخص بتعديل سياسة العلاوة الاجتماعية بمنحها بالفئة الثانية للموظفات المتزوجات أسوة بالموظفين المتزوجين، بما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العلاوة عند الزواج.

القرار الوزاري رقم (16) لسنة 2013 بشأن تحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلاً.

## :2014

مصادقة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى على القانون رقم (47) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1989، بفتح باب الطعن بطريق التمييز في الأحكام الانتهائية الصادرة من محاكم القضاء الشرعي أسوةً بتلك الصادرة من محاكم القضاء العادي باستثناء دعاوى الطلاق.

صدور المرسوم الملكي رقم (59) لسنة 2014 بشأن ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى والذي تضمن في البند الثاني نص بأن يكون تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً.

صدور المرسوم بقانون رقم (70) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002 بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي تضمن إعادة صياغة بعض تحفظات مملكة البحرين، وينص على التزام مملكة البحرين بتنفيذ أحكام المواد (2) و(15) فقرة (4) و(16) من اتفاقية (السيداو) دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

قرار مجلس الوزراء بتاريخ 11 يناير 2014 بالموافقة على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية لعام 1963، بما يسمح بمنح الجنسية البحرينية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي وفق ضوابط ومعايير محددة وإحالاته إلى السلطة التشريعية وفقاً للإجراءات الدستورية والقانونية.

قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (4) لعام 2014 بإنشاء لجان دائمة لتكافؤ الفرص في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية بهدف وضع الآلية الممكنة لتفعيل المبادرات المتعلقة بإدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص.

تعميم صادر عن محافظ مصرف البحرين المركزي باعتماد طلب المرأة في جميع المؤسسات المالية المرخصة لدى فتح حسابات لأبنائها في ضوء بعض المخالفات المرصودة من قبل المصرف، وذلك كشرط لاستمرارية ترخيص واعتماد المصرف المركزي لهذه المؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين.

- موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 19 يناير 2014 على الاقتراح برغبة من السادة النواب بإنشاء مركز رياضي للمرأة.
- موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 13 أبريل 2014 على الاقتراح برغبة المقدم من مجلس النواب بشأن امتلاك الزوجة لسجل تجاري لا يحول دون استحقاق الزوج للدعم المالي علاوة غلاء المعيشة.
- صدور القانون رقم (18) لسنة 2014 بإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل الذي تم بموجبه الأخذ بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على المرأة الحبلى إلى ما بعد تنفيذ من الوضع.

## :2015

- صدور القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري، وإطلاق المجلس الأعلى للمرأة في نوفمبر 2015 الاستراتيجية الوطنية لحماية المرأة من العنف الأسري.
- صدور المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (26) لسنة 1986، والذي تضمن إلزامية إحالة المنازعات الأسرية لمكتب التوفيق الأسري قبل عرضها على المحاكم الشرعية.
- صدور المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون محكمة التمييز الصادر بالمرسوم بقانون (8) لسنة 1989، بقبول الطعن أمام محكمة التمييز بالأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية دون استثناء أحكام الطلاق.
- صدور المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ 7 يناير 2015 بفصل راتب الزوج عن الزوجة عند احتساب دخل رب الأسرة الأساسي عند التقدم بطلب الخدمة الإسكانية.
- صدور قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (84) لسنة 2015 بشأن تشكيل مكتب التوفيق الأسري وتحديد القواعد والإجراءات اللازمة للقيام بمهام تسوية المنازعات الأسرية، وتضمن القرار إلزامية إحالة المنازعات الأسرية لمكتب التوفيق الأسري قبل عرضها على المحاكم الشرعية.
- صدور قرار وزير الإسكان رقم (909) لسنة 2015 بتاريخ 1 أكتوبر 2015، حيث تضمنت المادة (3) من الفئة الخامسة ويقصد بها المرأة المطلقة أو المهجورة أو الأرملة وليس لديها ابن أو أكثر أو العزباء يتيمة الأبوين وتمنح هذه الفئة خدمة السكن المؤقت فقط وفق تقدير لجنة الإسكان.

## 2016:

● صدور قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (1) لسنة 2016 بشأن لائحة المأذونين الشرعيين وأحكام توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

● صدور قرار وزير العدل والشئون الإسلامية رقم (47) لسنة 2016 بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (84) لسنة 2015 بشأن تشكيل مكتب التوفيق الأسري وتحديد القواعد والإجراءات اللازمة للقيام بمهام تسوية المنازعات الأسرية.

● صدور قرار وزير العدل والشئون الإسلامية رقم (48) لسنة 2016 بتعديل نص الفقرة 4 من المادة 9 من القرار رقم (1) لسنة 2016 بشأن لائحة المأذونين الشرعيين وأحكام توثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

● صدور الأمر الملكي السامي بتخصيص مبنى مستقل لمحاكم الأسرة.

## 2017:

● أمر ملكي رقم (17) لسنة 2017 بتحديد ضوابط تعيين أعضاء مجلس المفوضين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بتمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً .

● صدور قانون الأسرة رقم (19) لسنة 2017.

● صدور القانون رقم (22) لسنة 2017 بتعديل المادة (2) من القانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة مما اتاح لأبناء المرأة البحرينية - من ذوي الإعاقة - المتزوجة من أجنبي الاستفادة من المزايا والرعاية والتسهيلات التي يكرسها هذا القانون لذوي الإعاقة البحرينيين.

● قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (51) لسنة 2017 بشأن نقل محاكم الأسرة ومحكمة التنفيذ الأولى والأجهزة الإدارية المساندة لها لمقر محاكم الأسرة بمنطقة الحنيبية من الرفاع الغربي.

● قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (7) لسنة 2017 بشأن تخويل بعض موظفي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري.

● قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم (82) لسنة 2017 بتعديل المادة (3) من القرار رقم (24) لسنة 2008 بشأن معايير استحقاق مخصص الإعاقة - تم إضافة أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي المقيمين إقامة دائمة بالمملكة للمستحقين.

صادق جلاله الملك المفدى وأصدر القانون رقم (27) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون محكمة التمييز بعد اقراره من مجلس الشورى ومجلس النواب، الذي يختص بالطعن أمام محكمة التمييز في الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف العليا المدنية أو الشرعية أو عن المحكمة الكبرى المدنية أو الشرعية بصفحتها الاستئنافية، وبموجب هذا التعديل لقانون محكمة التمييز تم فتح باب الطعن بالتمييز بالأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية، ليس من زاوية الاجراءات فحسب، وانما في الموضوع أيضا.

صدر مرسوم بقانون رقم (59) لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 والذي اضاف مادة بحظر التمييز بين العمال، ومادة بتجريم التحرش الجنسي في مواقع العمل.

صدر قرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم 80 لسنة 2018 بشأن شروط وضوابط منح ساعتى الراحة للموظف أو العامل من ذوي الاعاقة أو الذي يرعى شخصا ذا اعاقة.

صدر قرار وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف رقم (111) لسنة 2018 بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (84) لسنة 2015 بشأن تشكيل مكتب التوفيق الأسري وتحديد القواعد والاجراءات اللازمة للقيام بمهام تسوية المنازعات الأسرية

## التقارير الدولية «في مجال المرأة»

تقدم مملكة البحرين التقارير الدولية ذات الصلة بوضع المرأة ومن ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة (2030)، وتقرير التنمية البشرية، والتقارير الصادرة من المنظمات التنموية الإقتصادية والمالية الدولية ذات الصلة، وتتضمن هذه التقارير لمحة عن الإنجازات والتحديات في مجال التوازن بين الجنسين وتمكين المرأة. إذ تعمل المملكة على وموائمة أعمال الخطط والاستراتيجيات والسياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة (2030) والاستهداف بها وتوصيات التقارير الدولية ذات الصلة بالأسرة والمرأة، تأكيداً للالتزامات مملكة البحرين وتعزيز مكانتها على الصعيد الدولي . وتتضمن هذه التقارير لمحة عن الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن هذه الإنجازات، على سبيل المثال:

في العام 2016 أظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية أن مملكة البحرين احتلت المرتبة الأولى دولياً في تسجيلها أسرع معدل نمو لمشاركة المرأة في النشاط، وأشار إلى أن البحرين حصلت على المرتبة الأعلى بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر «سيدات الأعمال العاملات لحسابهن الخاص» بنسبة 28%، كما سجلت أكبر زيادة في عدد الشركات التي تحتوي مجالس إدارتها أعضاء نساء، حيث ارتفعت من 12% عام 2010 إلى 14% عام 2014.

أسفرت التدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في مجال تطور وتمكين المرأة إلى تقدم المملكة بشكل كبير، حيث حققت البحرين عدداً من القفزات فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين. ولقد أشار إلى ذلك **التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (دافوس)** في العام 2018، إذ حصلت المملكة على المركز الأول عالمياً في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، وإقليمياً في المرتبة الثانية في مؤشر المدراء وكبار المسؤولين ومؤشر الجنس عند الولادة من أصل 149 دولة حول العالم. كما أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة 62.7% لتحتل المركز 132 عالمياً والرابع خليجياً والسابع عربياً، حيث أغلقت 51.5% في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية، و3.7% فقط في مؤشر التمكين السياسي، وشارفت مملكة البحرين على سد الفجوة بين الجنسين في مؤشري التحصيل العلمي والصحة والحياة، والجدير بالذكر أن نسبة مملكة البحرين شهدت ارتفاعاً عن العام 2006، حيث كانت نسبتها 58.9%.

في تقرير **مؤشرات التنمية البشرية لعام 2018**، بلغ مؤشر التنمية البشرية بين الجنسين 0.931 ومؤشر الفوارق بين الجنسين 0.222 لتحتل البحرين المركز 43 من أصل ما يقارب 189 دولة.

تقدمت **مملكة البحرين لتقريرها الطوعي الأول بشأن تنفيذ أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030**، أمام المنتدى السياسي المعني بالأمم المتحدة، في تحقيق إنجازات نمووية مؤثرة في قطاعات عديدة من بينها التعليم والصحة والإسكان والعمل في إطار من العدالة والتوازن بين الجنسين.

## جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة

تم تبني وإطلاق جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك إثر نجاح تطبيقها على المستوى الوطني خلال عشر سنوات، إيماناً منها بأهمية دور المرأة في التنمية، وتأثير ذلك على تحقيق الاستقرار المجتمعي الشامل، وتشجيع الدول على المستوى العالمي إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها كشريك متكافئ في دفع عجلة التنمية الشاملة المستدامة، وإتاحة الفرصة للتقدير العالمي العلني لإنجازات المؤسسات والأفراد في مختلف بقاع العالم للتنافس مجال تمكين وتقدم المرأة، وإبراز أثر منهجيات إدماج احتياجات المرأة في مسارات التنمية وتحقيق تكافؤ الفرص على واقع تقدم المرأة بشكل مباشر والتنمية العالمية بشكل عام. وقد تم بتاريخ 11 مارس 2019 في نيويورك الإعلان عن الفائزين بالدورة الأولى لجائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة.

## تمثيل المرأة البحرينية في المنظمات العربية والدولية

شهدت مملكة البحرين افتتاح المكتب التمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك في مقر بيت الأمم المتحدة في البحرين لإتاحة منصة دولية تيسر تبادل الخبرات مع العالم من خلال الأمم المتحدة.

يعتبر تمثيل المرأة البحرينية في مختلف المحافل والمنظمات العربية والدولية المعنية بشئون المرأة من أبرز ما حققه المجلس الأعلى للمرأة لتأكيد حضور مملكة البحرين وتفاعلها مع قضايا المرأة على أعلى المستويات، وتمثل ذلك في اعتماد ترشح مملكة البحرين لعضوية لجنة المرأة بالأمم المتحدة (CSW) لأربع سنوات للفترة من 2017 - 2021، وكذلك عضوية المجلس التنفيذي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN) للفترة من 2017 - 2019، إضافة إلى المشاركة في العديد من المشاركات في المحافل والمؤتمرات الدولية.



## ثانياً | الواقع الإحصائي للمرأة في المناصب القيادية ومواقع صنع القرار

### المرأة في القطاع الحكومي والعام

- ✓ شهد القطاع الحكومي ارتفاعاً في نسبة المرأة على جدول الوظائف التنفيذية بمعدل ارتفاع بلغ 19% خلال عشر سنوات، وبالنظر في مكونات هذه النسبة (أعداد النساء في منصب وزير، وكيل وزارة، وكيل وزارة مساعد، استشاري، خبير، مدير، رئيس قسم) فقد ارتفع عدد الوكيلات إلى أكثر من الضعف (من 2 إلى 5)، وعدد الوكيلات المساعدات إلى أكثر من (3) اضعاف (من 14 إلى 31) وذلك خلال الفترة (2008 – 2018).
- ✓ كما كفلت المملكة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز فرصة تمثيل المملكة على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية من الأمم المتحدة وهيئاتها، وعلى سبيل المثال منظمة التجارة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي وزارة الخارجية تتولى وكالة الوزارة مسؤوليات عديدة على مستوى العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى جانب ارتفاع نسبة المرأة العاملة في الوزارة ما بين دبلوماسيات وإداريات سواء على مستوى الديوان العام أو البعثات في الخارج.

### المرأة في المناصب القيادية في الوزارات والمؤسسات الرسمية

الرقم	المؤشر	العام		نسبة التغيير
		2018	2008	
1	عدد الوزارات ومن في حكمهن	4	3	33%
2	عدد وكيالات الوزارة ومن في درجتهم	5	2	تفوق 100%
3	عدد وكيالات الوزارة المساعدات ومن في درجتهم	31	14	تفوق 100%

المصدر: قاعدة بيانات المجلس الأعلى للمرأة

## المصدر: قاعدة بيانات المجلس الأعلى للمرأة

نسبة التغيير	العام		المؤشر	الرقم
	2018	2008		
%6	%53	%47	نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الحكومي من إجمالي البحرينيين في القطاع الحكومي.	1
%19	%44	%25	نسبة العاملات البحرينيات في الوظائف التنفيذية من إجمالي البحرينيين في الوظائف التنفيذية في القطاع الحكومي.	2
%10	%56	%46	نسبة العاملات البحرينيات في الوظائف التخصصية من إجمالي البحرينيين في الوظائف التخصصية في القطاع الحكومي.	3
%9	%50	%41 (2007)	نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع العام من إجمالي البحرينيين في القطاع العام.	4

المصدر: ديوان الخدمة المدنية، هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

## المرأة في المجالس المنتخبة

- يشير التقدم الملحوظ في تواجد المرأة في البرلمان وبالأخص في المجلس المنتخب (مجلس النواب) إلى الوعي التام من قبل المجتمع بدور المرأة في المجال التشريعي.
- كما ساهم برنامج المشاركة السياسية الذي دشنته المجلس الأعلى للمرأة منذ انطلاقه في 2002 في دعم مشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية.
- ويعتبر فوز أول امرأة بحرينية تترأس مجلس النواب ليلاً واضحاً على تمكن المرأة في خوض المجال التشريعي بجانب الرجل.

## المرأة في السلطة التشريعية والمجالس البلدية

نسبة التغيير	2018		2008		المؤشر	الرقم
	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
12%	15%	6	3%	1	المرأة في مجلس النواب	1
8 - %	23%	9	25%	10	المرأة في مجلس الشورى	2
23%	23%	9	0%	-	المرأة في المجلس البلدي وأمانة العاصمة	3

المصدر: المجلس الأعلى للمرأة

## المرأة في السلطة القضائية

تعكس الأرقام حضوراً رائداً للمرأة البحرينية في المجال القانوني والعدلي بدعم واضح من القيادة الرشيدة، حيث تشير الاحصائيات أن ارتفاع نسبة النساء في هذا المجال يفوق 100% خلال العشر سنوات السابقة، حيث بلغ عدد النساء في المناصب القضائية والعدلية 19 في عام 2018 بعد أن كان هذا العدد يبلغ 9 في العام 2008.

خصص المجلس الأعلى للمرأة يوم المرأة البحرينية لعام 2016 للمرأة في المجال القانوني والعدلي، نظراً للدور الهام الذي اضطلعت به المرأة في هذا المجال على مدى أكثر من أربعين عام. المرأة البحرينية دخلت المجال القانوني والعدلي كمستشارة قانونية ومحامية منذ سبعينيات القرن الماضي عندما حصلت أول امرأة على شهادة البكالوريوس في القانون عام 1970 وتم تعيين أول قاضية بحرينية في عام 2006. وفي العام نفسه، تمكنت المرأة البحرينية من شغل منصب وكيل نيابة في محاكم الأحداث في مملكة البحرين، وفي العام 2007، تم تعيين أول عضوة في المحكمة الدستورية، كما شغلت المرأة البحرينية في العام نفسه عدة مناصب في المجال القانوني والعدلي، منها رئيس نيابة ورئيس نقابة المحامين ومدير لإدارة المحاكم، وفي العام 2013، تم تعيين أول امرأة في عضوية المجلس الأعلى للقضاء.

## المرأة في السلطة القضائية والعدلية

نسبة التغيير	العام		المؤشر	الرقم
	2018	2008		
تفوق 100%	19	9	عدد القاضيات من إجمالي القضاة	1

المصدر : المجلس الأعلى للمرأة

## المرأة في القطاع الخاص

- ✓ شهد قطاع الخاص تحسناً في نسبة المرأة في المناصب التنفيذية بمعدل 6% خلال الفترة (2014 – 2018)، وبالنظر في مكونات نسبة المرأة في الوظائف الاشرافية (رئيس تنفيذي، مساعد رئيس تنفيذي، مدير، رئيس، مشرف، صاحب عمل، عضو مجلس إدارة) في مؤسسات القطاع الخاص نجد التالي:
  - تشكل المرأة 8% من الرؤساء التنفيذيون في العام 2018.
  - ارتفعت نسبة المرأة في منصب مدير/مساعد مدير من 22% في العام 2014 إلى 26% في العام 2018 وبمعدل نمو بلغ 4%.
  - استقرت نسبة المرأة في منصب رئيس/مشرف على 27% خلال الاعوام 2014 و2018.
  - ارتفعت نسبة المرأة في منصب خبير/مستشار من 38% في العام 2014 إلى 44% في العام 2018 وبمعدل نمو بلغ 6%.
- ✓ كما حققت المرأة نمو ملحوظ في نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة في الشركات الخاصة بنسبة 9% خلال الفترة (2008 – 2018)، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة من 14% في العام 2010 إلى 23% في العام 2018.

نسبة التغيير	العام		المؤشر	الرقم
	2018	2014		
3%	34%	31%	نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القطاع الخاص من إجمالي البحرينيين في القطاع الخاص.	1
3%	34%	31%	نسبة النساء البحرينيات العاملات في القطاع الخاص في المهن الإدارية والإشرافية.	2
9%	23%	14%	نسبة النساء في مجالس الإدارة في الشركات الخاصة.	3

المصدر : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية